قوانين الخطاب بين البلاغة العربيّة والدّرس اللّسانيّ الغربيّ

The laws of discourse between Arabic rhetoric and the Western linguistic lesson

أ. شامة مكلي♥

تاريخ الاستلام: 07-07-2019 تاريخ القبــول: 03-10-2019

ملخّص: تشترك البلاغة والتّداوليّة في كونهما تدرسان طرق إيصال المعنى إلى المتلقي بأيسر الطّرق وأحسنها، وهذا ما جعلهما تبحثان في اللّغة وطرق استعمالها، باعتبار اللّغة وسيلة تواصل بين المتخاطبين. وهذا ما أدى بالباحثين في هذين المجالين المعرفيين إلى البحث في القواعد الضّروريّة والمناسبة لبلوغ هذا الهدف، فنجد أنّ البلاغة تبحث في ملابسات الخطاب كالمرسل والمتلقي والخطاب، والتّداوليّة تبحث في بعض من مباحثها عن قواعد الخطاب.

ونتيجة لذلك سنحاول في هذا البحث مقارنة هذه القوانين التي تضبط العمليّة التّواصليّة بين البلاغة العربيّة والدّرس اللّساني الغربي، بهدف الوصول إلى مواقع الاتفاق والاختلاف بينهما وإبراز البعد التّداولي للتفكير البلاغي العربيّ القديم.

كلمات مفتاحيّة: البلاغة؛ التّداوليّة؛ الخطاب؛ اللّسانيّات؛ اللّغة.

♥جامعة مولود معمري، تيزي _وزو، الجزائر، البريد الإلكتروني: chama.mekli@gmail.com(المؤلّف المرسل).

Abstract: Rhetoric and deliberation share the fact that they are studying ways of communicating meaning to the recipient in the simplest and best ways, and this is why they are looking at the language and the methods of using it considering that the language is a means of communication between the communicators. This has led researchers in these two disciplines to research the necessary and appropriate rules to achieve this goal, we find that rhetoric discuss the circumstances of the speech, such as the sender and the recipient and the speech, and deliberation looking at some of the discussion of the rules of speech.

As a result, we will try to compare these laws which regulate the communication process between Arab rhetoric and the Western linguistic lesson, in order to reach the positions of agreement and differences between them and to highlight the deliberative dimension of the ancient Arabic dialect thinkin

Keywords: Rhetoric; deliberation; discourse; linguistics; language.

1. مقدّمة: اهتم دي سوسير في دراساته في اللّسانيات بدراسة اللّغة كعلم وكقواعد ثابتة تشترك فيها جماعة لغويّة معينة، وأهمل بالمقابل الكلام باعتباره متحولًا ومتغيرًا ومتنوّعًا، ما يعني أنّه ينفلت من الدّراسة العلميّة؛ فهو لا يخضع لقواعد ثابتة تحكمه حتى يرتقي مجال دراسته إلى "علم".

غير أنّ الكلام وإن كان ينفلت من الدّراسة العلميّة، فإنّه مع ذلك يطرح إشكالات كثيرة، أهمّها أن يضمر معنى غير الذي يدل عليه ظاهر الملفوظ أو القول. وهذا ما أدى ببعض الباحثين إلى دراسة الكلام أو اللّغة في الاستعمال فلا شيء يحدّد معنى قول ما أو مقصديّة المرسل سوى السّياق المحيط بالحدث الكلامي، وهو الجانب الذي اهتمّت به التّداوليّة، فهي "لا تدرس الكلام، من حيث هو رسالة بين المتكلّم والمتلقي فقط بل تدرسه بوصفه نتاج ثقافة عصر

معيّن، ويشتمل عل سمات مميّزة للشّخص المرسل، وسمات مميّزة للشّخص المتلقي، وهو يخضع لزمن إنتاجه وزمن تلقيه، كما يخضع لمكان إنتاجه وتلقيه"[1] لذلك كان هاجس الباحثين في التّداوليّة هو أن يجيبوا على مجموعة من الأسئلة وهي: من يتكلّم؟ ومع من يتكلّم؟ ولأجل من يتكلّم؟ ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضّبط حين نتكلّم؟ ماذا علينا أن نعلم حتّى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنّا نريد قوله؟ هل يمكننا الرّكون إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللّغة.[2] فكل هذه الأسئلة كان مصدرها التّفكير الفلسفي في المعنى.

2. بين البلاغة والتّداوليّة: اتفق جل الباحثين والدّارسين على أنّ الاتجاه الفلسفي هو أساس الدّراسات التّداوليّة الحديثة، حيث بدأت الإرهاصات الأوليّة لها مع الفلسفة التّحليليّة التي نشأت في العقد الثّاني من القرن العشرين على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه" (Gottlob Frege)، غير أنّ هذه الفلسفة لم تتخذ اتجاها واحدا، بل تفرعت إلى عدة اتجاهات إذ لم يعد الآن الحديث عن تداوليّة واحدة وإنّما تداوليات، فمجموع الأسئلة التي طرحها الباحثون التّداوليون حسب أرمينكو، هي أسئلة تجعل البحث التّداولي يتشعب.

حيث تعترف الباحثة "كاترين كربرات أوركيوني" بالغموض الذي يعتري حدود التّداوليّة بقولها: "هل يمكن القول أوّلا:التّداوليّة أو التّداوليات؟.هل هي تخصّص أو ملتقى تخصّصات مختلفة؟[3] كما يؤكّد "دومنيك مانجينو" في كتابه تداوليّة الخطاب الأدبي بصعوبة تحديد ماهيّة التّداوليّة. ومن ضمن هذه التّداولات أو الاتجاهات نجد الاتجاه الذي أخذه الفيلسوف "لودفيغ فيتغنشتاين"، حيث أسّس هذا الأخير اتجاها فلسفيا جديدا أسماه: فلسفة اللّغة العاديّة، وقوامها الحديث عن طبيعة اللّغة وطبيعة المعنى في كلام الإنسان العادي، وذهب إلى أنّ اعتبار المعنى ليس ثابتا ولا محدّدا بل متعدّدا حسب تعدد السّياقات التي يرد فيها، فاللّغة عنده ليست حسابا منطقيا دقيقا بحيث تخصّص لكل كلمة معنى

محدّد وإنّما يتعدد معناها بتعدد استخدامها في اللّغة العاديّة لذلك تعرّف التّداوليّة بأنّها "دراسة اللّغة في استعمالاتها" أي دراسة المعنى بالاعتماد على السّياق الذي يرد فيه، وهو تعريف فيه شبه إجماع. إضافة إلى تعريف أوستين (Austin)الذي يقول إنّ التّداوليّة "جزء من علم أعم، هي دراسة التّعامل اللّغويّ من حيث هو جزء من التّعامل الاجتماعي. وبهذا التّعريف ينتقل "أوستين" باللّغة من مستواها اللغوي إلى مستوى آخر هو المستوى الاجتماعي في نطاق التّأثير والتّأثر."[4]

وتركيز التّداوليّة علي هذا الجانب يعني أنها نظريّة في التّواصل بامتياز بما أنّها تسعى إلى الإحاطة بالظّاهرة الكلاميّة، بما تدرسه من مباحث كالأفعال الكلاميّة، المقاصد، الحجاج...الخ وهي في هذا لا تختلف عن مسعى البلاغة التي تهتم بالجانب التّبليغي من الكلام، وهذا ما يعني أنّها تهتم بأطراف العمليّة التّواصليّة.

فإذا دقّقنا في مفاهيم البلاغة سواء عند العرب أم عند الغرب، نجد أنّها تعني "فن القول الجميل" أو "مجموعة من القواعد المساعدة على جعل الكلام مؤثّرا وقادرا على الإقناع، لذلك نجد أنّ مفهوم البلاغة عند اليونان والرّومان في القديم اقترن بمفهوم الخطابة، ولا نستبعد أن يكون العرب أيضًا قد أخلطوا بين المفهومين، وذلك ما تجلى في كتاب البيان والتّبيين للجاحظ. وهذا ما يجعل البلاغة –كما يرى ليتش–"تداوليّة في صميمها؛ إذ أنّها ممارسة الاتصال بين المتكلّم والسّامع بحيث يحلان إشكاليّة علاقتهما مستخدمين وسائل محدّدة للتأثير على بعضهما."[5] وقد تتعدد هذه الوسائل بين الصّريحة والضّمنيّة؛ تبحث، من جهة، بالجانب المضمر من الخطاب، والذي يتجلّى في عدة مباحث من مباحثها: أفعال الكلام، المقصديّة، الاستلزام الحواري المضمر... الخ ومن جهة أخرى تهتم بالجانب الصّريح الذي يتجلى بشكل أوضح في قوانين الخطاب، استلهم هذا الاتجاه العديد من الباحثين فخرجوا بقواعد وقوانين

تضبط الدّلالة من خلال العلاقة التّواصليّة والتّعامليّة بين المتحاورين وما يحيط بها من متعلّقات توجه هذه العمليّة فخرجوا بمفاهيم منها: الخطاب، قوانين الخطاب، الكفاءة التّداوليّة، السّياق، استراتيجيّة الخطاب ...الخ لكن السّؤال الذي يطرح نفسه هو: هل نجد لهذه المفاهيم وهذه القوانين حضورًا في النّقد العربي القديم أم لا؟ بمعنى هل هي جديدة على ذهنيّة المفكر العربي – قديمه وحديثه–أم هي مفاهيم مبثوثة في ثنايا الكتب التّراثيّة العربيّة القديمة وأهملها المفكر العربي الحديث وراح يستورد ها من الغرب؟

ولا بد أنّ الإجابة عن هذا التّساؤل يتطلب منا إعادة قراءة تراثنا النّقدي الذي نرى أنّه يحوي نظريّة نقديّة متكاملة إذا ما جمعنا وحلّلنا كل المفاهيم والآراء المتعلقة بالخطاب انطلاقا من ظهور الارهاصات الأوليّة للنقد العربي إلى غاية القرن السّابع الهجري خاصّة ما نجده عند بعض نقادنا القدماء أمثال: الجاحظ عبد القاهر الجرجاني، وحازم القرطاجني. وسنحاول في هذا البحث دراسة قوانين الخطاب من منظور الدّرس اللّساني الحديث، ومقارنتها ببعض ما جاءت به البلاغة العربيّة من قوانين.

2–قوانين الخطاب عند الغرب: تعدّدت مصطلحاته بحسب الدّارسين فيسميها غرايس "قواعد" أو "مبادئ" تحادثيّة، ودوكرو بـ"قوانين الخطاب" وتسمّى أيضًا مسلّمات التّحادث حسب غوردون ولايكوف، ومسلّمات التّواصل السّوي بحسب ريفزين **(Revzine)**. وتحيل كلمة "قانون" القارئ إلى وجود شيء ثابت ومنظّم وضروري، وهذا ما جعل مانقونو يقول عن هذه القوانين بأنّها قواعد وأعراف تلعب دورا هاما في الخطابات[6] وهذا ما يعني أنّه شبه اتفاق ضمني بين المتخاطبين بحيث يضمن المرسل فهم المتلقي لرسالتّه وقصده مع قدرته على تأويله. وقاعدته العامّة هي: "ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلّبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار[7]" ويتفرّع عن هذا المبدأ مجموعة من القواعد وهي:

قاعدة الكيف: (Qualité) أو ما يسمّى جهة الخبر: والتي تتفرّع عنها الشّروط التّاليّة:

– لتحترز من الخفاء في التّعبير؛

– لتحترز من الاشتباه في اللفظ؛

– لتتكلم بإيجاز؛

– لترتب كلامك.[8] قاعدة كم الخبر: (Quantité) وصيغتها: لا تجعل إفادتك المخاطب أكثر من القدر المطلوب.[9]

كما صنفت "كاترين" في كتابها (Implicite) قوانين الخطاب تصنيفا منهجيا معتمدة على معايير وهي:

مبادئ الخطاب: وهي "مجموع الأسس التي ينبغي لأي خطاب مهما كان نوعه ومحتواه أن يتوفر عليها" وترى أنّ نجاح عمليّة التّخاطب يقتضي تعاون المتحاورين وانتقاء الخبر والصّدق في نقله.

قواعد الخطاب بحسب المحتوى: ومن قواعدها:

أ–قاعدة الإخبار: تجنّب الحشو في الكلام، والذي لا ينقل إلى المتلقي الفائدة.

ب–قاعدة الشّموليّة: وتنص هذه القاعدة على ضرورة تقديم المعلومات الكافيّة للمتلقي، ويقول ديكرو إنّ التّأثير في الآخر هو سبب وجود هذه القاعدة.

ج–قاعدة الكيف: وتلزم هذه القاعدة المرسل بتجنب الغموض، والالتّزام بالاقتصاد في الكلام.

4–قوانين الخطاب والسّلوك الاجتماعي: وترتبط هذه القاعدة بسلوكات المتحاورين عمومًا.

لم يكن اهتمام غرايس بهذه القوانين إلاّ في إطار ربطها بما أسماه "الاستلزام الحواري" الذي ينتج عند خرق قاعدة من القواعد السّابقة، وهذا ما يعني أنّ تأويل الرّسالة لا يُركز على المعنى الحرفي للمنطوق بقدر ما يرتبط بقصد

المتكلّم الذي يصل إليه المتلقي بإجراء مجموعة من العمليات الذّهنيّة بربط الخطاب بسياق إنتاجه.

وقد غاب عن غرايس ربط هذه القوانين بجانب آخر من العمليّة التّواصليّة وهو الجانب التّهذيبي.

3-قوانين الخطاب في البلاغة العربيّة: يختلف البحث البلاغي العربي عن التّداوليّة في طبيعة الموضوع، وإنّ اشتركا في دراسة اللّغة، إلاّ أنّهما يختلفان في طبيعة اللّغة المدروسة؛ لأنّ التّداوليّة تدرس اللّغة اليوميّة التي يتعامل بها النّاس في حياتهم اليوميّة.

إنّ اعتبار التّداوليّة هي دراسة اللّغة في الاستعمال فذلك يعني مراعاة المحيط الخارجي للحدث الكلامي والظّروف والملابسات المقاميّة في عمليّة التّحليل، وهذا ما كانت البلاغة العربيّة تهتم به والذي تجلى عند العديد من البلاغيين الذين اعتبروا "البليغ من النّاس من يصنع من كلامه تعبيرا عمّا في صدره فيبلغ به غايته من متلقيه بأيسر طريق وأحسن تعبير"[10]، فحاولوا التّقعيد للكلام بوضع شروط رأوها ضروريّة فيه، بداية من بشر بن المعتمر الذي نقل إلينا الجاحظ بعضا ممّا تضمنته صحيفته والتي يقول فيها:

ظهر أوّل مفهوم من مفاهيم التّداوليّة عند بشر بن المعتمر الذي أشار إلى أنّ البلاغة هي أن يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال، وأشار أيضًا إلى قضيّة اللفظ والمعنى، قال في صحيفته: "كن في إحدى ثلاث.

منازل: فإنّ أولى الثّلاث أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفحما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا (...)، والمعنى ليس بشرف أن يكون من المعاني العامّة، وكذلك ليس يتضح أن يكون من معاني الخاصّة. وإنّما مدار الشّرف مع الصّواب وإحراز المنفعة، ومع موافقة الحال، ومع ما يجب لكل مقام من مقال". فقد نقل لنا صاحب الموازنة عن بزر جمهر، في ذكره لفضائل الكلام ورذائله وبعض ذلك دليل في الشّعر، ما يقول فيه: "إنّ فضائل الكلام

خَمْسٌ لو نقصت منها فضيلة واحدة سَقَطَ فضلُ سائرها وهي: أن يكون الكلام صدقًا، وأَن يوقَع موقع الانتفاع به، وأَن يتكلّم به في حينه، وأن يحسن تأليفه وأن يستعمل منه مقدار الحاجة.

قال: ورذائله بالضّد [من ذلك]؛ فإنّه إن كان صدقا ولم يُوقع موقع الانتفاع به، بطل فضل الصّدق منه.

وإن كان صدقًا وأُوقع موقع الانتفاع به [ولم يُتكلم به في حينه–لم يغنه الصّدق ولم يُنتفع به.

وإن كان صدقًا، وأُوقع موقع الانتفاع به] وتُكلِّم [به] في حينه ولم يحسن تأليفه–لم يستقرّ في قلب مستمعه، وبطل فضل الخلال الثّلاث منه.

وإن كان صدقًا وأوقع موقع الانتفاع به وتكلم به في حينه وأَحسن تأليفه، ثم استعمل منه فوق الحاجة–خرج إلى الْهَذَر، أو نقص عن التّمام–صار مبتورًا وسقط منه فضل الخلال كلّها."[11]

فكل فضيلة من هذه الفضائل مرتبطة بالأخرى وتوفّرها في الكلام كاملة هو الذي يحقّق للكلام نجاحه. فممّا لا شكّ فيه أنّ المدقّق في هذه القواعد سيكتشف أنّها متطابقة مع القواعد الغرايسيّة، فهي جامعة لمبدأ التّعاون والقواعد المتفرّعة عنه، ممّا يدل على أنّ العرب هم السّبّاقون إلى اكتشاف هذه القوانين.

إنّ المتصفّح لهذه المقولة لا بد وأنّه سيكتشف أنّ ما قاله بشر بن المعتمر عن المعنى يتقارب مع ما ذهب إليه الغربيون حديثا، فهذه المقولة تشمل بعض قوانين الخطاب التي وضعها غرايس والمتفرّعة عن مبدأ التّعاون وهي:

–مبدأ العلاقة: ملاءمة المقام للمقال؛

–مبدأ الجهة (الأسلوب): اختيار اللفظ المناسب من حيث العذوبة والسّهولة. وأن يكون المعنى ظاهرا مكشوفا وقريبا معروفا.

قاعدة الكيف (كيف الخبر): وصيغتها: لا تقل ما تعلم كذبه، أو ليس لك عليه بينة.

تناول أبو هلال العسكري في الباب الثّالثّ من كتابه (الصّناعتين) مسألة المرسل والمتلقي في العمليّة التّواصليّة، وقال بأنّ المرسل ينبغي أن تتوفّر فيه معرفة وخبرة في انتقاء ما يلائم الأحوال، وذلك باختيار الألفاظ والمعاني المناسبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب الموازنة بين أقدار المستمعين وأقدار المعاني ومخاطبة كل طبقة بما يناسبها[12]، وهذا ما يدخل في باب التّداول.

وأشار في الجزء الثّاني من الكتاب إلى أنّ خطأ المعاني وصوابها يرجع إلى عدم مناسبتها لحال المخاطبين. أمّا قضيّة الإيجاز والإطناب اللتان ربطهما بحال المخاطب فتناولها في الباب الخامس، أمّا في الباب العاشر فقد تناول قضيّة المناسبة، حيث أشار إلى ضرورة أن تكون المعاني مناسبة لكل جزء من الكلام.

5. خاتمة: يتضح ممّا سبق أنّ مفاهيم التّداوليّة الحديثة مفاهيم هي من قضايا البلاغة العربيّة القديمة، وقد تنبه لها النّقاد لما لها من دور في إنجاح العمليّة التّواصليّة، وإن كان الفرق بين البلاغة العربيّة والتّداوليّة يكمن في أرضيّة بناء كل منهما، ففي حين انبنت التّداوليّة على اللّغة اليوميّة، انبنت البلاغة العربيّة على اللّغة الشّعريّة أو اللّغة العليا بتعبير جون كوهن، خاصّة وأنّ الحافز لدراسة الخطاب البلاغي في التّراث العربي هو الشّعر والخطاب القرآني.

6-قائمة المراجع:

[1]-محمد كريم الكواز، البلاغة والنّقد، المصطلح والنّشأة والتّجديد، الانتشار العربي، لبنان ط1، 2006.

[2]فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة: سعيد علوش، مركز الانماء القومي، بيروت (د.ت).

[3]-أوريكيون.

[4]-راضيّة خفيف بكري، التّداوليّة وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد399، تموز، 2004.

[5]-صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفة العدد164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1992.

[6]-مانقونو، تداوليّة الخطاب الأدبي...

[7]-عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب.

[8]-طه عبد الرّحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام.

[9]-طه عبد الرّحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام.

[10]-عبد الملك مرتاض، مقدمة في نظريّة البلاغة، متابعة لمفهوم البلاغة مجلة جذور، ص.

[11]-أبو القاسم الحسن بن بشر، الآمدي، الموازنة بين شعر أبى تمام والبحتري تحقيق: السّيد أحمد صقر، ط2، ج 1، دار المعارف، مصر 1972.

[12]-أبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين.

8. هوامش:

[1]–محمد كريم الكواز، البلاغة والنّقد، المصطلح والنّشأة والتّجديد، الانتشار العربي، لبنان ط1، 2006، ص279.

[2]–فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة: سعيد علوش، مركز الانماء القومي بيروت (د.ت)، ص7.

[3]– أوريكيون، المضم، ص34.

[4]–راضيّة خفيف بكري، التّداوليّة وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 399، تموز، 2004، ص56.

[5]–صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النّص، سلسلة عالم المعرفة، العدد164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1992، ص89.

[6]–مانقونو، تداوليّة الخطاب الأدبي...

[7]–عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، ص96.

[8]–طه عبد الرّحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص104.

[9]–طه عبد الرّحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 104.

[10]–عبد الملك مرتاض، مقدمة في نظريّة البلاغة، متابعة لمفهوم البلاغة، مجلة جذور ص.

[11]– أبو القاسم الحسن بن بشر، الآمدي، الموازنة بين شعر أبى تمام والبحتري، تحقيق: السّيد أحمد صقر، ط2، ج 1، دار المعارف، مصر، 1972، ص 427–428.

[12]– أبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، ص153–172.